أســواق الصــادرات الافريقيــة

الدكتور محمد عبد الغنى سعودى

أستاذ الجغرافية الاقتصادية المساعد

معهــد البحوث والدراسات الافريقية

جامعــة القــاهرة

تمهيـــــد :

تشحن ثلاثة أرباع صادرات افريقيا الى أقطار صناعية ، وهذا امتداد لعملية التكامل التى بدأت منذ وضـــعت أوروبا أقدامها فى القارة وأدخلت الغلات النقدية لتحصل على الخامات اللازمة لها ، غير أن التوزيع الجغرافى للصادرات الافريقية أصابه بعض التعديل بعد الحرب العالمية الثانية عنه قبلها ، فأنخفض نصيب غرب أوربا من ثلاثة أرباع الصادرات الى ما يقرب من ثلثى الصادرات ، بينما زاد نصيب الولايات المتحدة الامريكية من أقل من ٤٪ عام ١٩٣٨ الى ما يقرب من ١٠٪ عام ١٩٦٠ ، وانخفض نصيب دول الجماعة الاقتصادية الاوربية مما يزيد على ٥٠٪ قبل الحرب الى أقل من ٥٠٪ بعد الحرب . وظهر الانخفاض واضحا فى نصيب المملكة المتحدة التى كانت وحدها تستوعب ٢٥ ٪ من الصادرات الافريقية فى الثلاثينيات الى أقل من ٢٠ ٪ فى الستينيات ، بل وصل الى أقل من ١٥ ٪ عام ١٩٦٦(١) .

أما تجارة الصادر مع أقطار الكتلة الاشتراكية فلم تكن ذات نصيب يذكر قبل الحرب ، ثم ارتفعت بعد الحرب الى ما يقرب من ٧٪ وجاء هذا التحول نتيجة تحول سهم تجارة بعض الدول كالجمهورية العربية المتحدة،غينيا ، غانا ، السودان ، تنزانيا ، الجزائر من الغرب الى الشرق .

كما زادت أيضا التجارة بين الدول الافريقية منذ الثلاثينيات وأن ظلت أقل من ١٠٪ من مجموع الصادرات الافريقية .

واذا كانت صادرات أفريقيا من المواد الخام تمثل نحو ١٠ ٪ من قيمة صادرات الخامات العالمية ، فان صادرات أفريقيا من المواد المصنوعة تقل عن ١٠٪ من الصادرات العالمية .

---

(١) أنظر الجدول التـــالى .

الصادرات الافريقية الى الاسواق الرئيسية (٪) فوب ١٩٥٨ / ١٩٦٦ (١)

البنـــد	العـــالم	الولايات المتحدة الامريكية	كنـــدا	بريطانيا	غـــرب أوروبـــا				شرق أوروبا	اليابان	استراليا	الصين الشعبية	استراليا ونيوزيلندا	أفريقيا النامية	باقى العالم
					مجموع	الجماعة الاقتصادية	منظمة التجارة الحرة	المملكة المتحدة							
١٩٥٨	١٠٠	٨ر٦	٣ر	٤ر	٧٠ر٥	٣٨ر٩	٢١ر٩	١٨ر٣	٣ر٦	١ر٢	٣	٦ر	٣ر	٧ر٣	٣ر٥
١٩٦٠	١٠٠	٥ر٨	٤ر	٨ر	٦٧	٤٤ر٢	٢٢ر١	١٨ر١	٤ر٣	٥ر١	٤ر٢	١ر٤	٤ر	٦ر٨	٣ر٣
١٩٦٢	١٠٠	٨ر٣	٥ر	٧ر	٧٠ر٣	٤٤ر٧	٢٠ر٧	١٧ر١	٥ر٣	١ر٤	٤ر٨	٧ر	٤ر	٦ر٥	١ر١
١٩٦٤	١٠٠	٨ر٤	٧ر	٦ر	٦٧ر٩	٤٥ر٧	١٨ر٩	١٧ر٧	٤ر٩	٢ر٣	٤ر٣	٩ر	٥ر	٧ر٦	٢
١٩٦٦	١٠٠	٧ر٧	٩ر	٦ر	٦٧ر٥	٤٦	١٨ر٥	١٤ر٢	٥ر٨	٥ر٢	٤ر١	٩ر	٣ر	٧ر٦	٢ر٢
٦٦/٦٠	١٠٠	٨ر٣	٧ر	٦ر	٦٨ر٣	٤٥ر٩	٢٠ر٢	١٦ر٣	٥ر٢	١ر٩	٤ر٣	١ر٠	٤ر	٧ر٠	٢ر٢

(1) ECA : «Economic Bulletin for Africa, June 1969, vol IV., p. 14.

وعلى عكس التركيز الكبير للتجارة الافريقية من ناحية التركيب السلعى وسوق الصادرات والواردات ، فان التجارة مبعثرة منتشرة بين العديد من الاقطار الافريقية المنفردة فعدد الدول الافريقية أكبر من نظيرتها الاسيوية أو أمريكا اللاتينية وهذا يؤدى بدوره الى زيادة تكاليف وعبء وكفاءة التجارة فى الاسواق الخارجية فنصيب الاربعة الكبار فى مجموع الصادرات الافريقية (ليبيا ــ نيجيريا ــ زامبيا ــ الجزائر) ٣٨ ٪ بينما النسب المناظرة للاربعة الكبار فى آسيا ٣٢ ٪ (الهنـــد ــ ايران ــ هونج كونج ــ سنغافورة) وهى ٦٩ ٪ للأربعة الكبار فى أمريكا الجنوبية (فنزويلا ــ برازيل ــ أرجنتين ــ مكســيك) .

وعندما نقسم بقية التجارة على عدد الدول الباقية فى القارات المذكورة فنصيب الوحدة السياسية فى آسيا ٤٦١ مليون دولار ، ٢٤٥ مليون دولار فى أمريكا اللاتينية ، ١٣٧ مليون دولار فى أفريقيا .

أولا : الاســـواق الافريقيـــة

ذكرنا أن هذه الأسواق تتميز بضآلة نصيبها فى الصادرات الافريقية ويذكر تقرير اللجنة الاقتصادية الافريقية .. بأن مجموع الصادرات الافريقية الى الاقطار الافريقية قدرت قيمتها بنحو ٢٢٥ مليون دولار ــ أو نحو ٣ر٤ ٪ من قيمة هذه الصادرات (باستثناء جنوب افريقيا) عام ١٩٦٥ اذا قورنت بنحو ٢٢٠ مليون دولار أو ٩ر٤ ٪ من قيمة الصادرات الافريقية عام ١٩٥٦ . واذا أضفنا الى هذه التجارة غير المسجلة بين أقطار غرب افريقيا وتجارة السوق المشتركة لشرقى أفريقيا سيرتفع نصيب الدول الافريقية الى ما يتراوح بين ٤٧٥،٤٣٠ مليون دولار أو نحو ٩ ٪ من مجموع الصادرات الافريقية(١) . غير أنه لوحظ هبوط فى التجارة البين افريقية ، ويرجع السبب الرئيسى فيهـــا الى زيادة صادرات البترول الخام والحديد الخام والمـــاس وهذه كلها سلع تصدير الى خارج افريقيا (٢) ، ولا تكاد تظهر فى التجارة الداخلية فى القارة . غير أن التجارة بين الدول الافريقية بعضها والبعض الآخر ورغم ضآلتها على مستوى القارة ، فانها ذات أهمية كبيرة لبعض الدول منفردة وخاصة تلك الدول الحبيسة كالفولتا العليا ومالى والنيجر .

فهذه الاقطار تعتمد على تصريف انتاجها من الاسماك والماشية فى اسواق الاقطار المجاورة ، كذلك تبدو ذات أهمية كبيرة لاقطار شرقى افريقيا حيث ساعدت على أهميتها منظمة العون المشتركة .

---

1) Green, R. Seidman, A. «Unity or Poverty», The Economics of Pan Africanism, Penguin, 1968, p. 74.

2) ECA: Economic Bulletin for Africa, January 1966 No. 1.

وتتميز هذه التجارة فى توزيعها الجغرافى بأن قلة من الاقطار الافريقية تقوم بمعظمها ، فمجموعة دول جنوب أفريقيا وروديسيا ومالاوى وزامبيا مسئولة عما يقرب من ٤٠٪ من الصادرات والواردات بين الدول الافريقية ، وتستوعب أربع دول أخـــرى وهى الجزائر وغانا وتنزانيا وكينيا ٣٥٪ من الواردات الافريقية ، بينمـــا هناك خمسة أقطار مســـئولة عن ٣٦٪ من الصادرات الافريقية الى الاقطار الافريقية الاخرى وهى كينيا والمغرب وساحل العاج ومالى والجمهورية العربية المتحدة (١) .

وعلى هذا الاساس يبدو أن هناك تجمع أو تركيز للتجارة ما بين دول القارة فى مواضع معينة وهى الشمال الغربى ، والشمال الشرقى ، وشرق وغرب ووسط القارة ، وهذه الاقاليم فى الحقيقة تتميز بكثرة سكانها وانتاجها نسبيا فضلا عن توفر تسهيلات النقل ، ويلاحظ من التوزيع الجغرافى لهذه التجارة الداخلية (أن جمع التعبير) التركيز داخل الاقليم الواحد من ناحية أوبين أعضاء المجموعة الاقتصادية والنقدية الواحدة ، فعلى سبيل المثال تنشط حركة التجارة بين أقطار شرق أفريقيا ، وتظهر بالكاد مع الاقطار المجاورة لها ، وهى نشطة بين أقطار المغرب العربى ومنطقة الفرنك الفرنسى فى افريقيا سواء من دول الاتحاد الجمركى لغرب افريقية (Wacu) أو الاتحاد الجمركى للاقطار الاستوائية (Ecu) . ففى عام ١٩٦٤ حصلت المغرب على ٤٠٪ من وارداتهـــا الافريقية من السنغال ودول الاتحـــاد الجمركى لافريقيا الاستوائية ، بينما كانت ٥٠٪ من الواردات الافريقية للجزائر من ساحل العاج وحدها ، تستورد الجزائر البن والكاكاو وتصدر اليها النبيـــذ والسكر والبترول . واذا انتقلنا الى غرب افريقيا وجدنا أن ٥٣٪ من التجارة بين الدول الافريقية بين أقطار هذه المنطقة وترتفع الى أكثر من هذا فى حالة الفولتا العليا وداهومى وغانا والنيجر وتوجو (٢) .

النسبة المئوية لصادرات بعض الاقطار الافريقية الى مجموع صادراتها

القطر	النسبة المئوية من مجموع صادراتها	القطر	النسبة المئوية من مجموع صادراتها
السنغال	٢٠	الفولتا العليـــا	٩٠
مالاجاش	١٩	مـــالى	٧٠
أوغنـــدا	١٩	النيجـــر	٦٠
ساحل العاج	١٤	تشـــاد	٥٦
المغـــرب	١٣	كينيـــا	٣٢
تونس	٩	داهـــومى	٢٧

1) Robson, P., Lury, A., «The Economies of Africa», p. 56.
2) ECA : «Economic Bulletin for Africa». January, 1966.

وتتميز التجارة ما بين الدول الافريقية أيضا بأنها تتم فى سلع محدودة ، وهذا يعكس طبيعة الانتاج المتخصص . وتشمل قائمة السلع الغذائية وحدها ٣/٥ الحركة التجارية (باستثناءصادرات جنوب افريقيا) واذا اضفنا اليها أرقام التجارة غير المسجلة سيرتفع نصيب السلع الغذائية عن هذا ، ثم تأتى بعد ذلك المواد الخام والوقود والمواد المصنوعة كما هو واضح فى الجدول التالى .

التركيب السلعى للتجارة بين الدول الافريقية عام ١٩٦٠(١)
باستثناء صادرات وواردات جنوب أفريقيا

السلعة	٪
مواد غذائية ومنشطات ودخان	٥٩
مواد خام	١٥
وقود	٣
سلع مصنوعة	٢٣
المجموع	١٠٠

= ٧٥ مليون جنيه استرلينى

فحركة الصادرات من دولة المغرب الى تونس والجزائر معظمها خامات ومواد غذائية ، والحركة التجارية بين السودان والجمهورية العربية المتحدة قائمة على الثروة الحيوانية والسلع الغذائية وبعض السلع الصناعية،كما قامت تجارة صادر فى المواد الغذائية من السنغال وساحل العاج أساسها نخيل الزيت وبعض المصنوعات الخفيفة كالاجذية والسجاير الى أقطار الاوكام Ocam ، بينما قامت الاقطار شبه الصحراوية كموريتانيا والفولتا العليا والنيجر وتشاد وجمهورية افريقيا الوسطى (وهى الاقطار التى يرتفع نسبة ما تصدره الى الدول الافريقية الى ما يتراوح بين ٥٦٪ فى حالة تشاد ، ٩٠٪ فى حالة الفولتا العليا) بتصدير ثروتها الحيوانية الى جانب الذرة العريضة والرفيعة والبصل والدجاج الى دول غرب افريقيا وفى نفس الوقت تتدفق من أقطار الساحل الى الشمال جوزات الكولا وجوز الهند والموز والاناناس . أما بتسوانا فهى لاتشك مرعى جنوب أفريقيا يستمد منهالحومه ورغم عدم وجود أرقام حديثة لتجارة الحيوانات الحية خاصة فى وسط وغرب افريقيا ، يمكن الاستعانة بأرقام ١٩٥٧ / ١٩٥٩ المذكورة فى الجدول لاظهار أهميتها ، ويمكن أن نتبين ما يلى :

1) Op. cit., p. 57.

تجارة الحيوانات الحية فى وسط وغرب أفريقيا سنة ١٩٥٩/٥٧

المصدر	المستورد	الماشية بالالف	الضان والماعز بالالف
تشاد ١٩٥٩	نيجيريا	١٥٠	٦٠
	أفريقيا الوسطى	٣٠	١٧
	كمرون	١٥	١٠
	السودان	٥	١٠
المجموع		—	—
		٢٠٠	٩٧
النيجر ١٩٥٩	نيجيريا	١٢٥	٤٠٠
	غانا	١٥	٢٠
	توجو وداهومى	١٠	٢٠
	ساحل العاج	—	١٠
	الفولتا العليا	١٠	٢٠
المجموع		—	—
		١٦٠	٤٧٠
مالى ١٩٥٩	غانا	٢٤	١٨
	ساحل العاج	٣١	٧٠ر٥
	النيجر	٨	١٥
	السنغال	٦	١٣٢
	الجزائر	—	٢٩
	غينيا	٤	٣
	نيجيريا	١ر٤	٣ره
	الفولتا العليا	٢ر٥	٢
	ليبيريا	٠ر٣	٠ر٢
المجموع		—	—
		٨٧ر٢	٢٧٥
الفولتا العليا ١٩٥٧	غانا	٦٠ر٣	٢٠٧
غينيا ١٩٥٨	سيراليون	٥١	١٧
	ساحل العاج	٦	١
	ليبيريا	٦	١ر٥
	السنغال	٢	—
المجموع		—	—
		٦٥	١٩ر٥

FAO : Livestock and Meat Marketing in Africa, March, 1961.

وهناك حركة تجارية واسعة فى جبهات أخرى من القارة تتمثل فى نحو ٢٧ ألف رأس من الماشية ، ٩٥٠٠ رأس من الضأن من جنوب غرب أفريقيا الى جنوب أفريقيا ، فضلا عن متوسط ١٠٠ ألف رأس من ماشية السودان الى الجمهورية العربية المتحدة كما يصدر السودان والصومال نحو ١/٢ مليون رأس من الضأن الى شبه جزيرة العرب .

وتستهلك مالاوى وزامبيا جزءا كبيرا من صادرات روديسيا من المنتجات الصناعية وان كانت الظروف السياسية وتحكم الاقلية البيضاء فى روديسيا قد أثر فى حجم التبادل بين زامبيا وروديسيا .

واذا انتقلنا الى مالاوى ورواندا وبروندى وليسوتو نجد لها حالة خاصة فى الاعتماد على الاسواق الافريقية ، فكل منها يعتبر أن الايدى العاملة الى الاقطار المجاورة أهم مصدر للقطع الاجنبى وهذا التدفق للايدى العاملة لا يمكن أن ينقطع فى القريب . وتعطى أقطار شرق أفريقيا صورة أخرى للتبادل ففى داخل السوق المشتركة نجد أن حركة التجارة ما بين تنزانيا واوغندة محدودة ولكنها أكبر مع كينيا ، أى أن حركة كينيا التجارية مع كل منهما أكبر من الحركة التجارية بينهما ، ويرجع هذا الى ظروف كينيا ، فهى أكثر تصنيعا فضلا عن أنها مستودع شرق أفريقيا بامتياز ، لذلك كانت صادرات كينيا معظمها منتجات صناعية بينما صادرات أوغندا وتنزانيا من المواد الغذائية والخامات وان كانت أوغندا تصدر الاقمشة والسكر الابيض والسجاير والقوى الكهربائية كصادرات رئيسية لسوق شرق أفريقيا ECAM كجزر موريس وريونيون اعتمادا تاما على استيراد السلع الغذائية من جنوب أفريقيا وروديسيا وكينيا ومالاجاش ، وهذه الأخيرة تصدر الخضراوات والسكر والماشية الى الاقطار المجاورة .

هذه هى صورة التبادل التجارى بين الاقطار الافريقية بعضها والبعض الاخر ، محدودة كما ، ومحدودة كيفا .

وليس من شك أن هذه الصورة لها ما يفسرها على ضوء ظروف الانتاج المتشابهة المتماثل بين الاقطار الافريقية القائم على الحرف الاولية من زراعة ورعى فى الدرجة الأولى ، كما يعزى هذا الضعف فى حجم التبادل أيضا الى الفترة الاستعمارية والتراث الاستعمارى الذى تمثل فى اتجاه وسائل النقل فى كل دولة نحو الخارج أى نحو الدولة الأم وتمثل أيضا فى التنظيمات التجارية والمؤسسات التى تتولى العمليات التجارية ، ذلك ان جزءا كبيرا من تجارة الصادر فى أفريقيا فى أيدى حفنة قليلة معظمها مؤسسات أوربية تنتمى جنسيتها الى الدولة الاستعمارية السابقة وعلى سبيل المثال نيجيريا فى الخمسينيات كان ٨٥٪ من تجارتها الخارجية فى قبضة المؤسسات الاوربية ١٠٪ فى أيدى لبنانية ، ٥٪ يقوم بها الهنود ، بينما لم يبق للافريقيين سوى

٥ ٪ فقط من هذه التجارة(١) وتتكرر الصورة فى أكثر من وحدة سياسية اذ تسيطر المؤسسات الأوربية على التجارة الخارجية فى ساحل العاج أيضا منذ بداية تجارة الرقيق ، ويضاف اليهم الوسطاء من السوريين واللبنانيين الذين تدفقوا فيما بين الحربين العالميتين وحتى وقت قريب كان هؤلاء مسئولين عن توزيع معظم السلع المستوردة وتجميع سلع الصادرات(٢) . وأجريت عملية مسح للعاملين بالتجارة فى غانا عام ١٩٥٩ ، فظهر منها أن ٨٥ ٪ من تجارة غانا فى أيدى البريطانيين ، ١٠ ٪ فى أيدى الاسيويين والشوام ، ٥ ٪ فقط فى أيدى الافريقيين(٣) على أن سيطرة الاجانب على التجارة الخارجية يمكن ارجاعها أيضا الى أن أكثر مشروعات سلع الصادرات هى مشروعات اجنبية كمـــا هو الحال فى الموز والاناناس فى ساحل العاج . وأن عمليـــات التصدير والاستيراد فى حاجة الى تمويل كبير ، فكثير من المؤسسات تتعامل فى ملايين الجنيهات ، وقد تقوم بعمليات جانبية كمشروعات لنقل أو مشروعات صناعية والمثل واضح فى حالة شركة افريقيا المتحدة United African Company التى تقوم هى وفروعها بالتجارة فى غرب افريقيا اذ تتعامل سنويا فيما يتراوح بين ٢٠٠ ، ٣٠٠ مليون جنيه (٤) .

ولا ننسى أثر البنوك فى هذا المضمار فالبنوك التجارية البريطانية مثلا تعمل فى افريقيا منذ ما يقرب من قرن ، ولم تقتصر فى افريقيا على فتح فروع لها فى الموانى وعواصم الاقاليم كمافعلتفى الهند ، بل فتحت مكاتب لهـــا فى المدن الصغيرة والقرى وبذلك استطاعت أن تتوغل فى حياة السكان وتمارس أعمالا مصرفية ، فضلا عن تمويل صادرات السلع الاولية واستيراد المصنوعات (٥) .

ليس من شك أن الجهود بذلت بعد الاستقلال لنقل هذه التجارة الى الايدى الافريقية ولكن حاجة هذه العملية الى الخبرة الطويلة ورأس المال الكبير يجعل هذا الانتقال بطيئا ، ذلك أن قبضة هذه المؤسسات الاوربية قوية من ناحية ، فهى على هيئة وحدات ضخمة من ناحية لانها تتعامل فى سلع أولية كبيرة الحجم تحتاج الى تجهيزات خاصة فى تخزينها ونقلها من مواطنها فى الداخل لمسافات طويلة الى الساحل ، مما يؤدى ليس الى ضرورة وجود رأس المال الكافى فحسب ، بل الاشراف الفنى والخبرة الطويلة .

وهكذا هدفت السياسة الاستعمارية الاقتصادية وحققت ربط الاقتصاديات النقدية للمستعمرات بالتجارة الأوربية ، ومن ثم كان تدفق الاستثمار ووضع

---

1) Hodder, B.W. «Economic Development in the Tropics, London 1968, p. 208.

2) Miracle, M. «Economy of Ivory Coast», in the Economies of Africa, p. 198.

3) Adu, A.L., Post colonial Relationships, Some Factors in the Attitudes of African States, African Aff. October 1967 vol. 66, No. 265 p. 302.

4) Macdona, B., «Financing Development in Africa», African Aff. October 1967, vol. 66, No. 265, p. 324.

5) Bauer, P.T., «West African Trade», London, 1963 p. 203.

التعريفات الجمركية وقيام الخدمات كشركات النقل التى تتجه بالانتاج نحو الساحل وكلها كانت لخدمة الانتاج للتصدير . وكان اهمال الصناعة عن عمد لتظل المستعمرات مخازن للمواد الخام وسوقا لتصريف سلعها الصناعية ، وتمثل الاستثناء الوحيد فى قيام الصناعات الخفيفة فى الاقطار ذات التوطن الابيض أو التى ضمت عددا كبيرا من الموظفين الاجانب ، هكذا كان الحال فى المغرب العربى وفى غرب افريقيا فى ابيدجان وداكار ، وبدرجة أقل فى برازافيل ونيروبى وبولا ، وسالزبورى وليبولدفيل ، وارتبط قيام الصناعة الخفيفة فى هذه الأقاليم بالحرب العالمية الثانية وصعوبة الحصول على الواردات الصناعية ، ولم يكن فى القارة صناعة تذكر قبل الحرب العالمية الثانية سوى فى أطرافها : فى أقصى الشمال الشرقى أى فى مصر ، وأقصى الجنوب أى فى جنوب افريقيا .

وقد استمر الحال بعد الاستقلال ، ذلك أن عمليات التنمية التى بدأت فى الوحدات السياسية العديدة كانت تتم على مستوى الوحدة السياسية الواحدة ، وتسعى كل وحدة الى الوصول الى الاكتفاء الذاتى فى كثير من احتياجاتها رغم أن بعض البرامج المعدة لذلك قد لا تكون على درجه كبيرة من الكفاءة أو قد تضر الاقطار الافريقية الاخرى ، ولكن المخططين يشيرون حينئذ الى ضرورة توفير الصرف الأجنبى . وتتعدد الأمثلة فى جهات عديدة من القارة ، لعل أوضحها برامج تنمية الثروة الحيوانية فى غانا لتوفير العملة الاجنبية التى تنفق فى شرائها من جيرانها كالفولتا العليا ومالى اللذان يعتمدان بدورهما على صادراتهما من الماشية الى غانا ، فاذا لم تتعاون هذه الاقطار فى تخطيط مشترك لصالح المجموعة فستكون غانا مضطرة كجميع الاقطار الافريقية الاخرى الى السعى نحو توفير عملتها الاجنبية . ويزداد التماثل والتشابه فى انتاج هذه الاقطار بدلا من التكامل فيما بينهما .

ثانيا : الاسواق غير الافريقية

اذا تركنا جانبا الاسواق الافريقية ، وجدنا ان هناك تخصصا فى السوق الخارجى وهذا التخصص يرتبط بالفترة الاستعمارية السابقة بحيث يمكن القول بأن الدول التى شهدت الإستعمار الفرنسى ترتبط تجارتها بفرنسا فى المرتبة الاولى وسوق الجماعة الاقتصادية الاوربية فى المرتبة الثانية والاقطار التى شهدت الاستعمار الانجليزى ارتبطت بالسوق الانجليزية ومنطقة التجارة الحرة ثم تظهر بعد ذلك أسواق الولايات المتحدة الامريكية واليابان وأسواق الكتلة الاشتراكية .

وهكذا عكست التجارة الخارجية لمعظم الدول الافريقية صورة اقتصاديات ما قبل الاستقلال وان كانت هناك عدة دول خرجت عن اطار هذه الصورة التقليدية وبحثت لنفسها عن أسواق أكثر اتساعا وأصبحت أقطار غير مرتبطة كالجمهورية العربية المتحدة والسودان وغانا .

وقد فكرت بريطانيا وفرنسا فى ضرورة ربط الاقطار الافريقية الجديدة بالسير فى فلكها الاقتصادى بعد الاستقلال ، من ثم حرصت على بقائها ضمن الكتل

النقدية فى لندن وباريس . ورغم أنه يوجد فى افريقية ٢٦ عملة فى سبع كتل نقدية رئيسية(١) ، فان الأقطار التى تنتمى لمنطقتى الاسترلينى والفرنك الفرنسى مسئولة عن ثلاثة أرباع تجارة أفريقيا الخارجية بل ان أقطار كتلة الاسترلينى وحـــدها مسئولة عن النصف ، أما الاقطار غـــير المرتبطة بكتلة ما فأهمها الجمهورية العربية المتحدة وكنغو كنشاسا وهمـــا مسئولان عن سدس هذه التجارة (٢) .

وكان الغرض من ربط هذه الدول الحديثة بالكتل النقدية الابقاء على تجارة هذه الدول الناشئة فى قبضة الدول المستعمرة وتحكم الدول الاستعمارية السابقة فى الشئون النقدية لهذه الاقطار بعد استقلالها ، بل ان منهـــا من انشا بنوكا مركزية ، وصك عملات محلية ، الا أن هذه العملات المحلية كانت هزيلة لعدم وجود احتياطيات مناسبة لها ، كما هو الحال فى تونس والمغرب ومالى وغينيا وظل اعتمادها على السوق الفرنسى وظلت عملاتها المحليـــة تقيم على أساس الفرنك الفرنسى . وكما يقول تقرير اللجنـــة الاقتصادية الافريقية فى هذا المجال « رغم ان الدول الافريقية المستقلة لها الحـــق فى استخدام جميع التسهيلات النقدية الفرنسية ، الا أن هذه الحقوق ظلت نظرية طالما كانت سياسات هذه الاقطـــار لا تتفق فى المدى الطويل مع المصـــالح الفرنســـية » .

وفى حالة بريطانيا كانت القبضة البريطانية أخف وطأة من قبضة السيادة الاقتصادية لفرنسا . أن أقطار كتلة الاسترلينى تقيم عملاتها بالاسترلينى ، ومع ذلك فلها حرية مطلقة على أرصدتها من الصرف الاجنبى ، ومع ذلك تتمثـــل مصالح بريطانيا فى هذا المجال فى احتفاظ هذه الاقطار بأرصدتها من الاسترلينى، واستخدام الاسترلينى فى معاملاتها الخارجية ، واستخدام البنوك البريطانية، والاسواق المالية البريطانية فى معاملاتها .

وكانت هذه الروابط النقدية والمصرفية من العوامل التى زادت فى ابعاد الاقطار الافريقية عن بعضها ، فكل منها يتجه نحو الدولة الام ، بدلا من الاتجاه نحو جاراته واتجهت طرق النقل نحو المحيط ، بل ولابد أن يمر الطريق بمستعمرات تابعة لنفس الدولة ، فعلى سبيل المثال نجد اتجاه النقل المنطقى والسوق الرئيسى لدولة النيجر وخاصة من ماوادى شرقا نحو نيجيريا . كذلك تعتبر النيجر السوق الرئيسى للنمو الصناعى الذى بدأ فى كانو ومادیجورى ونيامى وزندر ، ولكن الواقع شىء آخـــر ، فلا النيجر ولا نيجيريا قد خططا موارديهما أو طرقهما على هذه الاساس ، كذلك الحال فى الطريق الطبيعى من غينيا الى الساحل الذى يجب أن يمتد خلال سيراليون وليبيريا ، ولكن تنمية هذا الاتجاه لم يذكر فيه أحد ، لانه لا سيراليون ولا ليبيريا ضمن منطقة الفرنك الفرنسى .

---

(١) الكتل النقدية الممثلة فى أفريقيا هى الفرنك الفرنسى ، الجنيه الاسترلينى ، الفرنك البلجيكى ، البيزيتا الاسبانى ، الاسكودو البرتغالى ، راند جنوب أفريقيا ، أما غير المرتبطة فهى عملات الجمهورية العربية المتحدة وغينيا واثيوبيا وليبيا .

2) Green, Seidman, «Unity or Poverty», p. 138.

الجماعة الاقتصادية الاوربية وفرنسا :

أول فكرة كانت لارتباط الدول الافريقية بالجماعة الاقتصادية الاوربية حينما طلب جى موليه أثناء مفاوضات الجماعة الاقتصادية الاوربية عام ١٩٥٦ بعمل حساب الاقطار التابعة والمستعمرات للدول الست كامتداد لها ، وقد وجدت هذه الفكرة قبولا من كل من ايطاليا وبلجيكا نظرا لان كل منهما كان لها توابع فى الخارج (الكنغو بالنسبة لبلجيكا ووصاية الصومال الايطالى بالنسبة لايطاليا) ، بينما لم ترحب المانيا وهولندا بهذا الاقتراح ، وعارضت الولايات المتحدة هذه الفكرة خوفا على مصالحها مدعية ان هذا سوف يخلق نوعا من التمييز فى أفريقيا بين أقطار مرتبطة بالسوق المشتركة وأخرى غير مرتبطة المهم أن فرنسا نجحت فى ادخال الاقطار التابعة كامتداد لدول السوق . وكلها كانت فى الحقيقة تابعة لها باستثناء الكونغو وروانداً بوروندى ، فضلا عن الصومال بحيث يمكن القول بأنها أقطار الفرانكفون التى اتحدت معا فى اتفاقية ياوندى (١) عام ١٩٦٤ وأصبحت كدول مستقلة داخلة فى اطار السوق .

ومن مراجعة أرقام الصادرات المتجهة من أقطار اتفاقية ياوندى الى سوق الجماعة الاقتصادية الاوربية لظهر المركز الاحتكارى الذى تحتله دول السوق فى صادرات الاقطار الواحد وعشرين ، فهناك ثمانية عشر قطرا منها يتجه أكثر من نصف صادراته الى السوق ويصل الاعتماد على السوق أقصاه فى حالة الصومال التى تستوعب السوق ٩٥٪ من صادراتها والسنغال ٨٥٪ ، وداهومى ٨٠٪ ، بينما تنخفض الى نحو خمس وربع الصادرات فى حالة ألفولتا العليا وبوروندى ، وتظهر مالى فى نهاية القائمة كدولة مرتبطة بسوق الجماعة الاوربية اتفاقيا ، وان كانت صادراتها اليها تبلغ نحو ٦٪ فقط(٢) اقتصاديا اما اذا نظرنا الى نصيب كل دولة من دول السوق فى صادرات الاقطار الافريقية ، فلعل جدول صادرات دول اتفاقية ياوندى يبينها .

صادرات دول اتفاقية ياوندى الى دول الجماعة الاقتصادية الاوربية (بالمليون دولار)(١)

	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
فرنسا	٦٠٩ر٧	٥٤٧	٦٠٠ر١	٦٠٩ر٩
بلجيكا ولكسمبورج	٢٢٧	٢٣٣ر٩	٣٤٠ر٩	٢٨٧ر٨
هولندا	٥٥ر٦	٥٣ر٤	٥٤	٦١ر٩
ألمانيا	١٠٨ر٢	١٦٠ر٨	١٧٠ر٥	١٧٩ر٨
ايطاليا	٩٨.٩	١٥١	١٥٢ر٤	١٦٤ر٦

(١) الدول الثمانية عشر الاعضاء فى اتفاقية ياوندى المرتبطة بسوق الجماعة الاقتصادية الاوروبية هى : بوروندى ، الكمرون ، أفريقيا الوسطى ، تشاد ، كونغو برازافيل ــ كونغو كينشاسا ، داهومى ، جابون ، ساحل العاج ، مالاجاشى ، مالى ، موريتانيا ، النيجر ، رواندا ، السنغال ، الصومال ، توجو ، الفولتا العليا .

2) Van de Lee, J., «Relations Between EEC and African States», African Aff. vol. 66, No. 264, 1967, p. 197.

3) Nielsen, W.A., «The Great Powers and Africa», 1969, London p. 177.

ويتضح من هذا الجدول ارتباط أقطار الفرانكفون بفرنســـا من الناحية الاقتصادية فالاستقلال السياسى لم يحدث تغيرا يذكر فى موقفها الاقتصادى وفى اتجاه معظم صادراتها وواردتها .

وفى الحق كان من المنتظر بعد اتفاقية (الستة / الثمانية عشر) أن تضعف العلاقة بين فرنسا وأقطار الفرانكفون لاكثر من الاعتبار منها :

١ ــ ان التعامل مع أسواق المانيا وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسبورج سيكون على نفس أسس التعامل مع فرنسا .

٢ ــ سوف لا تكون هناك ميزات لصادرات فرنسا الى هذه الأقطار تزيد على ميزات الأقطار الأخرى .

٣ ــ سيكون للاقطار الخمسة الاخرى نفس حقوق تصدير السلع الانتاجية الى أقطار فرانكفون كفرنسا تماما .

٤ ــ سوف تشترك هذه الاقطار فى تقديم عطاءات للتنمية فى الدول المرتبطة ولن تكون هناك أفضلية لفرنسا .

ولكن من الناحية العملية ظهر أن الســـيادة الاقتصادية لفرنسا لم تتأثر كثيرا ، فما زال معظم الصادر كما رأينا يتجه الى فرنسا السوق التقليدى لهذه الدول ، وحتى معظم العقودات والمشروعات تقوم بها مؤسسات فرنسية . وليس من الصعب تفسير هذا ، فيفسر بقوة اللغة الفرنسية ، والاعتياد على السلع والاجراءات الادارية والقوانين الفرنسية ، فضـــلا عن بقاء كثير من الموظفين الفرنسيين فى الخدمة المدنية لهذه الاقطار ، وهذا كله امتدادا لفترة ما قبل الاستقلال والتبعية لفرنسا(١) . ويكفى لمعرفة أثر التغلغل الفرنسى فى فترة ما قبل الاستقلال ان تحويل مدفوعات الموظفين الفرنسيين كانت تمثل نحو ٥٪ من مجموع الدخل القومى لاتحاد غرب افريقيا الفرنسى ، ونحو ١٢٪ من مجموع الدخل القومى لافريقيا الاستوائية الفرنسية . ولا ننسى أيضا أن هذه الاقطار كانت تستورد ما يزيد على ٦٠٪ من وارداتها من فرنسا . وهكذا فى النهاية وجدنا ان مدفوعات هذه الاقطار لفرنسا سواء عن طريق الواردات أو التحويلات أو أرباح الاستثمارات كانت تساوى صادرات هذه الاقطـــار الى فرنسا بل وتزيد .

ولقد اشـــتدت قبضة فرنســـا وحرصها على علاقاتها الاقتصـــادية مع مستعمراتها عقب الحرب العالمية الثانية ، ذلك أن فرنسا خرجت من الحرب باقتصاد مهلهل ، وكانت جميع مؤسساتها الانتاجية فى حاجة الى أن تستعيد أنفاسها وتبدأ من جديد ، وعانت البـــلاد من عجز فى ميزان مدفوعاتها وخاصة مع كتلة الدولار ، وهكذا وجدت أنه لابد من حماية اقتصادها عن طريق زيادة احكام ربطه بالمستعمرات وزيادة الحماية لانتاجها عن طريق رخص الاستيراد وقيود النقد وضمنت فرنسا بذلك أسواق لها محمية لجزء كبير من تجارتها وضمنت لنفسها الحصول على مدد وفير من الخامات الضرورية

1) Soper, T. «European Trade with Africa», African Aff. vol. 67, No. 267, 1968, p. 146.

وخرجت صادراتها فى هذا الاتجاه من حدة المنافسة مع صادرات الدول الاخرى وحصلت على خامات دون حاجة الى صرف عملات أجنبية كانت فى أشد الحاجة اليها .

ومن وجهة النظر الفرنسية كان هذا النظام على ما يرام بالنسبة لفرنسا فى السنوات التى تلت الحرب الثانية ، رغم انه فى ظل الاتفاقات التجارية مع المستعمرات الافريقية كان على فرنسا ان تدفع أحيانا أسعارا أعلى من السوق العالمية (Surprix) لبعض السلع الواردة من هذه المستعمرات (كما تدفع المستعمرات أسعارا أعلى من أسعار السوق العالمية لبعض المنتجات الواردة من فرنسا) . على العموم كان الميزان فى صالح فرنسا حتى عام ١٩٥٤ على الاقل وان كان قد بدأ بتدهور بعدها .

وبعدما تحسنت أحوال فرنسا الاقتصادية وزاد احتياطيها وأصبحت عضوا فى السوق المشتركة واستقلت المستعمرات ، ظهر نوع من تخفيف القيود ، وان كانت التعريفات التفضيلية وحصص الاستيراد وأسعار الدعم قد ظلت كما هى . وفى هذا الاطار استمرت تجارة فرنسا مع أقطار الفرانكفون .

اتجاه الصادرات والواردات الفرنسية مع الاقطار الافريقية بالمليون دولار(١)

	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
صادرات فرنسا :								
المجموع	٦٨٤٦	٧٢٢٢	٧٣٦٥	٨٠٨٧	٨٩٩٧	١٠٠٥٥	١٠٩٠٧	١١٨٣٦
الى افريقيا	٢٠٢٤	١٨٥٦	١٤٩٨	١٦٠٦	١٦٤٤	١٦٦٠	١٦٠٠	١٦٧٤
نصيب افريقيا ٪	٢٩ر٥	٢٥ر٧	٢٠ر٣	١٩ر٩	١٨ر٣	١٦ر٥	١٤ر٧	١٤ر٤
واردات فرنسا :								
المجموع	٦٢٨١	٦٦٧٩	٧٥٢٢	٨٧٣٢	١٠٠٧٣	١٠٣٤٥	١١٨٨١	١٢٤٠٩
الى افريقيا	١٤١٨	١٥٠٤	١٦٢١	١٦٧١	١٨٠٨	١٧٦٩	١٩٠٩	١٨٤٩
نصيب افريقيا ٪	٢٢ر٦	٢٢ر٥	٢١ر٦	١٩ر١	١٧ر٩	١٧ر١	١٦ر١	١٤ر٩

واضح من الجدول السابق أن الصادرات والواردات من افريقيا فى زيادة من ناحية الارقام المطلقة وخاصة الاخيرة . ولكن يظهر من النسب المئوية ان التجارة الفرنسية قد اتسع مجالها بسرعة وكان من نتيجته أن انخفض نصيب افريقيا من ٢٠ر٣٪ الى ١٤ر٤٪ من مجموع صادرات فرنسا عامى ٦٢ ، ١٩٦٧ . كما انخفضت نسبة الواردات من افريقيا من ٢١ر٦٪ الى ١٤ر٩٪ من مجموع وارداتها فى التاريخين المذكورين .

وفى داخل أفريقيا ذاتها هناك تباين اقليمى فى حركة الصادرات والواردات الفرنسية كما يتبين من الجدول التالى :

1) Op. cit., p. 100.

تجارة فرنسا مع افريقيا بالمليون دولار(١)

	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
الصـــادرات الفرنســـية						
الى شمال أفريقيا*	٨٣٢	٨٤٦	٨٠٦	٧٩٩	٧٣٦	٧١٠
أقطار الفرانكفون المدارية	٥٤٩	٥٩٦	٦٥١	٦٤٠	٦٥١	٧٠٨
الانجلوفـــــون	٥٢	٨١	٩٤	١٠٢	٨٨	٨٦
افريقيا الجنـــوبية	٥٢	٧١	٧٩	١٠٤	١٠٢	١٢٠
أخـــــرى	١٣	١٢	١٤	١٥	٢٣	٢٣
المجمـــــوع	١٤٩٨	١٦٠٦	١٦٤٤	١٦٦٠	١٦٠٠	١٦٤٧
الواردات الفرنسية من :						
شمال افريقيا* :	٩١٨	٨٨٥	٩٥٦	٩٥٣	٩٨٢	٩٤٢
أقطار الفرانكفون المدارية	٥٦٠	٥٨٧	٦٤٩	٥٨٥	٦٤٩	٦٥١
الانجلو فون المـدارية	٤٠	٨٢	٧٣	١٣٧	١٨٥	١٦٨
افريقيا الجنـــوبية	٩٨	١٠٦	١١٩	٨٣	٨٤	٧٨
أخـــــرى	٥	١١	١١	١١	٩	٩
المجمـــــوع	١٦٢١	١٦٧١	١٨٠٨	١٧٦٩	١٩٠٩	١٨٤٨

ويظهر من الجدول أن أكبر نسبة زيادة كانت مع اقطار الانجلوفون المدارية وأفريقيا الجنوبية ، وعلى العكس أسواق شمال أفريقيا التى كانت تعتبر أسواقها الرئيسية فيما مضى بدأ يقل نصيبها فى الصادرات الفرنسية ، وان كانت من ناحية الواردات قد زادت بسبب البترول والغاز الجزائرى .

وعلى العموم يمكن القول من وجهة النظر الفرنسية بأنه رغم أهمية سوق الاقطار الافريقية الا أن أهميتها قلت عن ذى قبل بسبب اتساع نطاق التجارة الفرنسية مع الدول المتقدمة وخاصة فى أوربا ، والواردات التى كانت تحصل عليها من منطقة الفرنك على هيئة مـــواد غذائية وخامات يمكن أن تحصل عليها من جهات أخرى بأسعار أقل . وقد قرب ما تحملته فرنسا عام ١٩٦١ على سبيل المثال من جراء التنظيمات الخاصة بدعم الحاصلات المدارية الافريقية بنحو ٣٥٠ مليون فرنك أو ما يعادل ٧٠ مليون دولار .

ولكن الا توجد مصالح لفرنسا فى هذه الارتباطات الافريقية ؟

الواقع ان هناك فوائد تجنيها من هذه الارتباطات منها سهولة الحصول على المنتجات الزراعية والمواد الخام بما فيها بترول الجزائر ويورانيوم جابون والدفع بالفرنك الفرنسى مما يؤدى الى توفير ما يعادل ملايين من الدولارات من الصرف الاجنبى ومنها ان المعونات التى تحصل عليها هـــذه الاقطار من دول الجماعة الاقتصادية الاوربية عن طريق صندوق التنميـــة الاوربى European Development Fund (EDF) على هيئة ليرات ايطالية ومارك المـــانى الخ . ومنها أن أقطار منطقة الفرنك الفرنسى تضيف سنويا الى

---

* بدون الجمهورية العربية المتحدة .

(١) Ibid., p. 101.

احتياطيات فرنسا كنتيجة لفائضها من التجارة مع الدول الخارجة عن منطقة الفرنك ، فبعد الحرب مباشرة عانت هذه الاقطار من عجز سنوى كان يقرب من ٢٠٠ مليون دولار سنويا كانت تتحملها فرنسا ، ولكن فى السنين الأخيرة نضيف هذه التجارة ما بين ٢٠٠ ، ٣٠٠ مليون دولار سنويا الى رصيد فرنسا .

منظمة التجارة الحرة والمملكة المتحدة :

وهى فى الحقيقة أسواق الكومنولث الافريقى ، واذا كنا قد رأينا فى أسواق الفرانكفون السيادة لفرنسا على بقية أعضاء السوق ، فان الحال يتكرر مرة أخرى حيث نجد تفوق بريطانيا على بقية أعضاء منظمة التجارة الحرة الاوربية . ؟

ويتضمن موقف بريطانيا تعضيدا لاتفاقية التعريفات والتجارة Gatt الذى يقضى بتخفيض التعريفة الجمركية وتطبيق مبدأ عدم التميز بين أعضاء الجات(١) وتمنح بريطانيا دول الكومنولث بوجه عام دخولا حرا لمعظم منتجاتها فى الاسواق البريطانية ، بل انها فى مؤتمر جنيف عام ١٩٦٤ عرضت تعميم الافضلية التى تعطيها للكومنولث على كل الدول الاقل تقدما LDC بشرط أن تقدم الاقطار الصناعية الاخرى تخفيضات مماثلة .

وفى الحق أن الكومنولث كشبكة محبوكة من حيث نظام أفضليات لم يكن فى يوم ما حقيقة ظاهرة ، اذ تتعامل المملكة المتحدة مع منظمة التجارة الحرة الاوربية بنفس الشروط التى تتعامل بها مع الكومنولث ، كما أن ارتباط نيجيريا وهى عضو فى الكومنولث بالسوق المشتركة ، أعطى الدول الست أفضليات لا تتوفر لأقطار الكومنولث ذاتها .

وبالنسبة لأقطار الكومنولث على حدة فان صادراتها الى المملكة المتحدة تتمتع بالتميز لمجموعة مختلفة من السلع . ويتراوح المدى الفعلى للتميز الذى تتمتع به دول الكومنولث على صادراتها الى بريطانيا بين ٤ ٪ فى حالة نيجيريا الى ١٢ ٪ فى حالة أقطار افريقيا الجنوبية ، وفى نفس الوقت تختلف الأفضليات التى تمنحها أقطار الكومنولث الافريقى لواردات بريطانيا ، فغانا ونيجيريا وأقطار شرق افريقيا التى تسعى الى أسواق أكثر اتساعا لا تعطى أفضلية ما للمملكة المتحدة ، بينما غينيا وسيراليون تعطى بعض التسهيلات القليلة فيتراوح ما تقدمه مالاوى بين ٥ ، ١٠ ٪ على معظم السلع وبالتالى تعطى المملكة المتحدة ميزة جمركية على غيرها من الدول . ولكن بعد الاستقلال كانت المستعمرات البريطانية سابقا أقدر على السيطرة على أرصدتها الاجنبية وسياستها الجمركية عن المستعمرات الفرنسية سابقا .

وعلى العموم لا يظهر الارتباط الشديد بين مجموعة الكومنولث الافريقى وبريطانيا مثلما يظهر بين أقطار الفرانكفون وفرانسا . فالصورة هنا أقل تطرفا فهناك دولة واحدة تزيد صادراتها الى المملكة المتحدة عن النصف وهى

(١) أنظر د. جابر عبد الرحمن : المنظمات الاقتصادية الدولية (معهد الدراسات العربية) بشأن عدم تعارض دخول بريطانيا اتفاقية التعريفة الجمركية والتجارة وتميز الكومتولث .

سيراليون (٦٧٪) كما أن أقلها نسبة فى صادراته الى بريطانيا هى أوغندا (١٧٪) ، بل ان هناك أوضاعا فريدة فى أقطار الكومنولث الافريقى ، فغانا مثلا صادراتها الى السوق المشتركة أكثر من صادراتها الى المملكة المتحدة (٢٨٪ ، ٢١٪ على التوالى) واتضح عدم الارتباط الشديد بالمملكة المتحـدة والبحث عن أسواق أكثر اتساعا فى حيازة الولايات المتحدة الامريكية والكتلة الشرقية واليابان لنسب أكبر فى تجارة هذه الاقطار عنه فى مجموعة الفرانكفون.

بل ووصل الامر الى وضع خاص بنيجيريا ، فهى من أقطار الكومنولث ، ومع ذلك مرتبطة بسوق الجماعة الاقتصادية الاوربية . فالكومنولث الافريقى ينقسم اليوم الى هؤلاء الذين ليس لهم ارتباطا بالجماعة الاقتصادية الاوربية ، ونيجيريا التى تكون نصف سكان الكومنولث الافريقى من النوع الثانى ، اذ دخلت فى اتفاقية خاصة مع الجماعة الاقتصادية الاوربية ، وهذه الاتفاقية وضعتها فى منتصف الطريق بين رابطة ياوندى من ناحية وبين الاقطار غير المرتبطة من ناحية أخرى . وكان الارتباط هنا تجاريا ، لان نيجيريا تسعى الا تتأثر منتجاتها التى تصدر الى الجماعة الاقتصادية الاوربية ، والتى بلغت نسبتها عام ١٩٦٥ نحو ٢٦٪ من مجموع صادراتها (أو ما يقرب من صادراتها الى بريطانيا) بتعريفات السوق المشتركة ، من ثم تدخل صادراتها الان دول السوق المشتركة بحصص معينة دون أن تخشى التعريفة المانعة وكان المقابل الذى تدفعه هو أن تعطى أولويات فى سوقها لبعض سلع الدول الست ، هذه الافضلية تشمل ٢٦ سلعة تستوردها نيجيريا قيمتها نحو ٤٪ من وارداتها (١) واذا كانت بعض السلع التى تستوردها ليس لها مثيل فى المملكة المتحدة ، كالمكرونة والنبيذ ، فهناك سلع لها مثيل كقطع الغيار والالات ، وآلات الاحتراق الداخلى . الخ.

ويبين الجدول التـالى تجارة المملكة المتحدة مع افريقيـا ٦٣ / ١٩٦٧ بالمليـون دولار (٢) .

	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
الصـــادرات					
الى العـــالم	١١٨٥٥	١٢٣٤٢	١٦٧١١	١٤٦٦٢	١٤٣٩٠
الى افريقيـا	٨٢٥	٨٧٣	٩٤١	٨٩٩	٨٦٦
افريقيـا المدارية	٥٨٢	٦٠٨	٦٩٩	٧٣١	٧١٧
جنـوب افريقيـا	٥٦٠٤	٦٣٧٣	٧٤٩٢	٦٩٤٢	٧٢٦
الواردات					
من العـــالم	١٣٤٠٧	١٥٤٣٧	١٦١٣٨	١٦٦٧٢	١٧٧٤٤
من افريقيـــا	١٠٥٩	١١٤٠	١٤١٧	١٣٢٨	١٢١٦
افريقيـا المـدارية	٥٧٤	٥٩٥	١٠٠٧	١٠٢٣	٩٣٣
جنـوب افريقيـا	٣٧٦٤	٤٧١٥	٥٨٤٢	٦٣٤٢	٦٩٣

ويظهر من الجدول السابق أن افريقيا باستثناء الجمهورية العربية المتحدة وجنوب افريقيا تستوعب نحو ٦٪ من مجموع الصادرات البريطانية ، كما تعتبر مصدر لنحو ٨٪ من واردات بريطانيا وبالتالى تصبح افريقيا ذات أهمية ثانوية لبلد يعيش على التجارة . واذا كانت تجارة المملكة المتحدة قد

1) Soper, T., «European Trade with Africa», p. 158.
2) Neilsen, W.A. «The Great Powers and Africa» p. 39.

نمت مع افريقيا الا أن معدل النمو لا يقارن بحال بنمو تجارة المملكة المتحدة مع الدول الصناعية المتقـــدمة .

ويعكس الجدول السابق اتجاهين رئيسيين لتجارة أفريقيا مع المملكة المتحدة يستحقين النظر وهما :

أولا : النمو المتزايد لتجارة المملكة المتحدة مع جنوب افريقيا فى السنين الاخيرة حتى أصـــبح جنوب أفريقيا يستوعب من الصـــادرات البريطانية ما يعادل فى قيمته جميع ما تستورده افريقيا المدارية ، وتشير أرقام ١٩٦٧ الى أن جنوب افريقيا أصبح السوق الثانى لصادرات المملكة المتحدة .

ثانيا : ان التجارة مع افريقيا المدارية لم يصبها ركود تام ، وانما هى فى نمو سواء من حيث الصادر أو الوارد ، ويلاحظ فى هذا المجال أن تجارة المملكة المتحدة مع روديسيا والتى كانت تأتى فى المكان الثـــانى بعد جنوب افريقيا كادت تتجمد نتيجة برنامج المقاطعة الذى قامت به بريطانيا لارجاع روديسيا الى الحظيرة البريطانية . وكان لهذه الاتجاهات آثارها من الناحية التطبيقية للعقبات الاقتصادية والسياسية التى على بريطانيا أن تواجهها فى هذه القارة . اذ تتعرض مقاطعة بريطانيا لروديسيا وكذلك منع بيع الأسلحة الى جنوب افريقيا بسبب سياسة التمييز العنصرى للهجوم الشديد كلما تأزمت الأوضاع الاقتصادية فى بريطانيـــا . ويذهب المعـــارضون لمقاطعة روديسيا الى أنها غير مجدية لتحقيق الاهداف السياسية المرجوة ، وكل ما نتج عنها هو اختفاء سوق رئيسى لبريطانيا فى افريقيا ، قد يؤدى بدوره الى مقاطعة ثانى سوق عالمية للصادرات البريطانية .

الولايات المتحدة الامريكية :

لم يكن نصيب الولايات المتحدة يزيد على ٤ ٪ من الصادرات الافريقية عام ١٩٣٨ ثم ارتفع الى ١٠٫٥ ٪ عام ١٩٦٥ ، وهذا أمر طبيعى ارتبط بظهور الولايات المتحدة كقوة عالمية ، فتغلغل نفوذها الاقتصادى تبع تغلغلها السياسى . وقـــد دخلت الاســـتثمارات الأمريكية افريقيا كنتيجة لتقلص الاستثمارات البريطانية وكان هذا بمحض الرضا البريطانى فكما يقول : Sir Charles Arden Clarke « ان مواردنا هنا فى المملكة المتحدة غير مناسبة لمطالبنا الضخمة ، ونحن نملك المعرفة والخبرة ، ويملك الأمريكيون الموارد ، من ثم لا بد من زواج الاثنين لممارسة أعمالا مشتركة فى أفريقيا اليوم »(١) .

وتركزت الاستثمارات الامريكية فى ميدان التعدين واستخراج البترول منذ الأربعينيات ، وحتى قبل هذا كلنا نعلم أن اقتصاد ليبيريا كانت تتحكم فيه مؤسسة فيرستون للمطاط ، وهى الى الآن تعتمد على مجموعة من المصالح الامريكية سواء فى المطاط أو تعـــدين الحديد . كذلك دخلت الاستثمارات الأمريكية ميدان تعدين النحاس فى زامبيا واستخراج البترول فى ليبيـــا .

1) Green, Seidman : «Unity or Poverty», p. 172.

ونيجيريا ، ولعبت المؤسسات الاقتصادية الامريكية دورا كبيرا فى استخراج منجنيز وحديد جابون ، وفى بعض الاحيـــان كانت تشترك مع المؤسسات الاوربية كما هو الحال فى المؤسسة العامة لاتحاد التعدين .

وقد تفسر هذه الاستثمارات مكانة الولايات المتحدة كسوق لبعض الدول الافريقية ، فالملاحظ أولا ضعف نصيب الولايات المتحدة الامريكية فى صادرات الاقطار المرتبطة بالجماعة الاقتصادية الاوربية ، وهذا يرجع الى المركز الاحتكارى الذى تتمتع به دول السوق فى تجارتها كما ذكرنا باستثناء حالات قليلة وهى بوروندى التى ترسل نحو ٥٩٪ من صادراتها الى الولايات المتحدة ـ وتأتى بعدها جابون وملاجاش ويتراوح نصيب الولايات المتحدة ما بين ربع وخمس صادرات الدولتين ، ثم تأتى بعد ذلك أربعة أقطار وهى جمهورية افريقيا الوسطى والكمرون وكنغو كنشاسا وساحل العاج وترســـل الى الولايات المتحدة الامريكية ما يتراوح بين ١٠ ، ١٥ ٪ من صادراتها غير أن أهمية هذه التجارة مع الولايات المتحدة تزداد لبعض دول القارة وخاصة أثيوبيا التى تستوعب الولايات المتحدة الأمريكية ٦٢٪ من صادراتها ، وليبيريا ٢٥٪ وأنجولا ٢٧٪ وأوغندا ٢٢٪ .

الدول الاشتراكية :

سعت الدول الافريقية نحو الدول الاشتراكية كنتيجة لخبراتها السابقة مع الاقطار الرأسمالية ، وكانت هناك أهداف متعددة لهذه الجهود أولها توسيع الاسواق أمام الصادرات من ناحية وزيادة الطلب عليها من ناحية أخرى ، وبالتالى زيادة حصيلة العملات الاجنبية وثانيهـــا الحصول على المعونات لتنفيذ برامج التنمية لتحل محل مصادر المعونة من الدول الرأسمالية التى تضع عليها قيودا سياسية كما حدث مع الجمهورية العربية المتحدة . وثالثا أن فتح أسواق جديدة فى الكتلة الاشتراكية ، والحصول على معونات منها يؤدى الى تعزيز قوة المساومة أمام الدول الغربية ورابعا أن المعاملات مع الكتلة الاشتراكية ليست لها سابقة سوداء .

ورغم أن الصادرات الافريقية للدول الاشتراكية تنمو بسرعة ، فان من المحتمل ألا تزيد على ١٠ ٪ من مجموع الصادرات الافريقية عام ١٩٧٠ ، ١٥ ٪ عام ١٩٨٠ وقد تراوحت التجارة بين الدول الافريقية والاقطـــار الاشتراكية فى أواخر الستينيات بين ٦ ٪ ، ٧ ٪ من مجموع قيمة تجارة افريقيا الخارجية ، وزادت من ١٪ ١٩٥٥ الى ٥٪ عام ١٩٦٥ .

على أن التوسع التجارى يتميز بالاضطراب والذبذبة ، فقد تذبذبت صادرات الاقطار الافريقية للدول الاشتراكية فى مدى ٣٠ ٪ من عام الى عام فى الخمسة عشر سنة المـــاضية .

وكانت أهم دول أفريقيا تعاملا مع الكتلة الشرقية هى الدول غير المرتبطة بتكتلات اقتصادية كالجمهورية العربية المتحدة التى حدث انقلاب فى التوزيع الجغرافى لتجارتها ، فبعد أن كان جل صادرها ووارداها يتجه الى أوربا الغربية ، أصبح نصيب أوربا الشرقية وحدها أكثر من نصف الصادرات

وهبط نصيب أوربا الغربية الى أقل من خمس صادراتها عام ١٩٦٦ ، وكذلك السودان الذى كانت سوقه التقليدية هى بريطانيا فانخفضت صادراته اليها الى ٩ ٪ فقط ، وارتفعت الى دول الكتلة الشرقية الى ٣٥ ٪ ، وأصبح نصيب الكتلة السوفيتية الصينية ضعف نصيب المملكة المتحدة . ولم يقتصر الامر على السودان والجمهورية العربية المتحدة فقد اتجهت غانا وغينيا والجزائر وتنزانيا للتعامل معها . وبدأت بعض الدول الافريقية الاخرى المرتبطة بتكتلات اقتصادية كساحل العاج التى أخذت تتعامل بنظام المقايضة مع أقطار الكتلة الشرقية وبلغ تعاملها ٨ر. بليون فرنك ، وهذا يمثل زيادة بنحو ١٠ أمثال ما كان عليه الحال عام ١٩٦٠ .

واذا نظرنا الى تجارة بعض الاقطار الاشتراكية وبعض الاقطار الافريقية منفردة وجدنا أن ١/٦ واردات بولندا المعدنية عام ١٩٦٣ كانت من غينيا ، ونحو ١/٥ صادرات غانا من الكاكاو فى الفترة ٦١ / ١٩٦٥ اتجهت الى أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى ويوغسلافيا والصين ويسعى الاتحاد السوفيتى وبعض الاقطار الاشتراكية الاخرى الى زيادة وارداتها من الاقطار النامية بمعدل ثمان مرات فى الفترة ٦٣ / ١٩٨٠ ، وهذا النمو فى الواردات من أفريقيا سوف يكون مركزا على المواد الغذائية والخامات اللازمة للسلع الاستهلاكية لرفع مستوى المعيشة بين السكان .

على العموم تتكون الصادرات الافريقية الى هذه الاقطار من السلع الغذائية التقليدية والمواد الخام غير المصنعة ، على سبيل المثال ٩٠ ٪ من صادرات غانا الى دول شرق أوربا ويوغوسلافيا والصين تتكون من الكاكاو بينما يمثل الكاكاو بين ٦٥ ، ٧٥٪ من صادراتها الى الدول الأخرى .

الاتحاد السوفيتى :

لقد شاهد العقد الماضى تطورا سريعا للعلاقات الاقتصادية بين الاتحاد السوفيتى والدول الافريقية . وبفحص بعض المظاهر الجغرافية والاقتصادية لهذا التطور يجب أن يكون واضحا فى ذهننا أن العلاقات الاقتصادية السوفيتية الافريقية تمثل اتجاها جديدا فى الشئون العالمية . ذلك أن تجارة السوفيت الخارجية قبل الحرب الثانية كانت فى معظمها مع الدول الرأسمالية الكبرى ، ونظرا لان غالبية الدول النامية حينذاك كانت مستعمرات تابعة للدول الغربية ، من ثم كانت اقامة علاقات اقتصادية مع هذه الاقطار محدودة للغاية ، وكانت مصر هى الدولة الوحيدة التى تاجرت معه فى العشرينيات ، ولكن نظرا لان بريطانيا كانت مسيطرة على مصر تماما ، فلم تكن تسمح بطبيعة الحال بعقد اتفاقات تجارية بين القطرين ، وكان حجم التجارة بينهما صغيرا توقف تماما قبيل الحرب العالمية الثانية .

وكان للتغيرات الجذرية بعد الحرب الثانية أثرها فى امكان قيام علاقات اقتصادية بين الاتحاد السوفيتى والدول الافريقية المستقلة . وتشمل العلاقات الاقتصادية المباشرة للاتحاد السوفيتى فى الوقت الحاضر معظم الدول الافريقية ونحو ٧٥ ٪ من سكانها. وهذه العلاقات الاقتصادية لها جانبان أو مظهران فى التجارة من ناحية ، والتعاون الاقتصادى والعلمى

والفنى من ناحية أخرى . وتقوم هذه العلاقات على أساس المساواة وعدم التدخل فى شئون هذه الدول أى علاقة أفقية بعد أن كانت رأسية فى فترة الاســـتعمار .

وتقـــوم التجارة السوفيتية الافريقية فى الوقت الحاضر مع ثلاثين دولة أفريقية وعقد مع خمس وعشرين منها اتفاقات تجارية . وقد تضاعفت قيمة التجارة السوفيتية مع افريقيا خلال الستينيات من ٢٧١ مليون روبل عام ١٩٦٠ الى ٥٦١ مليون روبيل(١) عام ١٩٦٨ .

واذا نظرنا الى التوزيع الجغرافى لتجارة السوفيت مع افريقيا ، يمكن أن نقسم الدول الافريقية الى أقسام رئيسية :

١ ــ أفريقيا المدارية وتشمل أقطار غرب وشرق ووسط أفريقيا .

٢ ــ الجمهورية العربية المتحدة وتوضع فى قسم خاص وحدها نظرا لوضعها الخاص فى العلاقات الاقتصادية السوفيتية .

تجارة الاتحاد السوفيتى مع افريقيا (١)

	١٩٦٠			١٩٦٨	
القطـــــر	صادرات	واردات	المجمـــوع	صادرات	واردات	المجموع
الجـــزائر	١ر٢	—	١ر٢	٢٨ر٧	٢٤ر٩	٥٣ر٦
الكمـــرون	—	٢ر	٢ر	٥ر	٢ر٥	٧ر٥
كنغو برازافيل	—	—	—	٦ر	٨ر	١ر٤
أثيوبيـــا	٨ر	٤ر	١ر٢	١ر٩	١ر٩	٣ر٨
غانـــــا	٥	١٩ر٥	٢٤ر٥	٨ر٣	١٨ر٤	٢٦ر٧
غينيـــا	٢ر٥	٢	٧ر٢	١٢ر٤	٢ر٩	١٥ر٣
ليبيـــا	٩ر	٤ر	١ر٣	٥ر٥	—	٥ر٥
مـــالى	—	—	—	٨ر٥	٦ر١	١٠ر١
المغـــرب	٢ر٥	٣ر٦	٨ر٨	١٧ر٣	١٦ر٥	٣٣ر٨
نيجـــيريا	—	٦ر٣	٦ر٣	١٠ر٧	١٩ر٢	٢٩ر٩
الصـــومال	—	—	—	٣ر٢	١ر٠	٣ر٣
الســـودان	٤ر٩	٢ر٥	١٠ر١	١٤ر٤	١٠ر٩	٢٥ر٣
تنزانيـــا	—	١ر٠	١ر٠	٠ر٨	١	١ر٨
تـــونس	٢ر٩	١ر٤	٤ر٣	٣	٤ر٩	٧ر٩
ج٠ ع٠ م٠	٦٢ر٨	١٠٩ر٢	١٧٢	١٧٨ر٢	١٥٣ر٦	٣٣١ر٨
أوغنـــدا	—	٤ر٤	٤ر٤	٠ر٧	١	١ر٧
أخـــرى	—	٢٨ر٧	٢٨ر٧	٣	٥ر	٣ر٥
المجمـــوع	٨٩ر٨	١٨١ر٤	٢٧١ر٢	٢٩٧ر٧	٢٦٣ر٤	٥٦١ر١

(١) الروبل = ٩ شلن ، ٤ بنس أو ١١ر١ دولار .

(٢) Rubinstein, G. «Aspects of Soviet African Economic Relations», J. of Afr. Studies, Vol. 8, No. 3, p. 390.

ملاحظة : الاقطار المذكورة هى التى يزيد التعامل معها على مليون روبل سنويا .

٣ ــ شمال افريقيا كالمغرب والجزائر وتونس فضلا عن ليبيا والتوزيع الجغرافى للعلاقات الاقتصادية السوفيتية الافريقية مع هذه الاقاليم يوضحه الجدول التالى :

نمو التجارة السوفيتية الافريقية (بالمليون روبل)

	مجموع الصادرات والواردات ١٩٦٠	١٩٦٨	نسبة ٦٨ الى ١٩٦٠
شمال افريقيا	١٦ر٥	١٠٠ر٨	٦ر١
الجمهورية العربية	١٧٢	٣٣١ر٨	١ر٩
افريقيا المدارية	٨٢ر٧	١٢٨ر٥	٢ر٢
المجموع	٢٧١ر٢	٥٦١ر١	٢ر١

واضح من الجدول أن أكبر نصيب للتجارة السوفيتية فى افريقيا مع الجمهورية العربية المتحدة ، فهى وحدها تختص بنحو ٦٠ ٪ من مجموع هذه التجارة . كما شهدت السنوات الاخيرة نموا فى هذه التجارة مع دول المغرب (٦ ٪ عام ١٩٦٠ ارتفعت الى ١٨ ٪ عام ١٩٦٨) وكان هذا النمو واضحا بصفة خاصة مع الجزائر والمغرب . ويبدو من الاتفاقيات التجارية بين السوفيت والمغرب أن هذه العلاقة سوف تستمر فى النمو ، أما أقطار افريقيا المدارية ، فنصيبها ٢٢٪ من حجم هذه التجارة ، والمساهمون الرئيسيون فى هذه التجارة نيجيريا ، والسودان ، مالى ، غينيا ، غانا ، كما أن هناك تجارة منتظمة مع اثيوبيا والصومال والكمرون والكونغو برازفيل وأوغندا وتنزانيا .

النمط السلعى :

أما عن النمط السلعى المتبادل بين الجانبين فيتمثل فى الصادرات الرئيسية من الاتحاد السوفيتى الى افريقيا من الآلات والأجهزة فقد كان نصيبهما وحدهما ٤٥ر٨ ٪ من الصادرات عام ١٩٦٨ ، وتأتى مشتقات الزيوت المعدنية والبترول فى المركز الثانى فنصيبها بلغ ٩ ٪ ، فاذا أضفنا المعادن الاخرى الفلزية وغير الفلزية والفحم والاخشاب والاسمنت ، كان ثلث تجارة السوفيت مع افريقيا هى سلع انتاجية لازمة للنمو الاقتصادى المقبلة عليه الدول الافريقية . وتكون بقية الصادرات الاخرى فى المواد الغذائية وخاصة الاسماك التى تسلمها سفن الصيد السوفيتية العاملة فى الاطلنطى مباشرة الى هذه الاقطار ، فضلا عن السكر والزيوت النباتية والدقيق ، ففى عام ١٩٦٧ صدر الاتحاد السوفيتى القمح الى الجمهورية العربية المتحدة والجزائر . وهناك أيضا بعض السلع الاستهلاكية كأجهزة الراديو والساعات وآلات التصوير وغيرها من السلع التى يوضحها الجدول التالى :

الصادرات الرئيسية الى افريقيا بالألف طن

السـلعة	١٩٦٠	١٩٦٨
زيوت معدنية وبترول (ألف طن)	١٤٠٨	٢٣٤٥
فحـــم	٤٥	٤٩٤
أسـمنت	٩٦	٣٢٨
قمـح	—	٢٩٨
سـكر مكرر	٣٨	٢٩٠
حـديد وصلب	٥٧ر٦	١٥٤
زيوت نباتية	—	٩٧
اسـماك ومنتجاتهـا	٦ر٢	٣١
دقيق القمـح	—	١٤ر٥
معادن غير حديدية وغيرها	١ر٩	١٢ر٢
ساعات (ألف قطعة)	٧١	١٩ر٤
آلات تصـوير	١ر١	٣ر٩
خشب منشور (ألف متر مكعب)	٢٧٦	٢٦٧
منسـوجات (مليون متر)	١ر١٩	٤١ر٦
أجهزة وآلات (مليون روبل)	٢٦ر٢	١٣٦ر٦

وكانت الالياف الخام كالقطن والصوف على رأس واردات الاتحاد السوفيتى فى بداية الستينيات ، ثم كان لنمو العلاقات الاقتصادية أثره فى تنوع الواردات وانخفاض نسبة الالياف النسيجية من ٦٢ر٥ ٪ عام ١٩٦٠ الى ٢٧ر٣ ٪ من قيمة الصادرات عام ١٩٦٨(١) .

وزادت فى نفس الوقت وارداته من السلع الغذائية المدارية وشبه المدارية كالبن والكاكاو والحمضيات والموز والأناناس والبذور الزيتية والارز والنبيذ فقد ارتفعت من ١٨ر٢ ٪ من قيمة الصادرات عام ١٩٦٠ الى ٤٥ر٢ ٪ عام ١٩٦٨ . وبدأ الاتحاد السوفيتى اتجاها جديدا نحو استيراد منتجات جديدة من افريقيا تتناول خامات معدنية متعددة ، فقد أصبح مستوردا للخامات المعدنية والبترول من الجزائر والبوكسيت من غينيا . وهذا الاتجاه يمكن أن يزيد اذا تحرر التعدين فى افريقيا من الاحتكارات الغربية . كذلك زادت قيمة بعض السلع المصنوعة وشبه المصنوعة كالغزل والمنسوجات والتريكو والاحذية والسجاير وبعض السـلع الغذائية كعصـير الفواكه والنبيـذ والكونياك .

وتتطلب نمو الحركة التجارية بين الاتحاد السوفييتى وأفريقيا تسهيلات فى النقل اذ كان الاتحاد السوفييتى يؤجر سفنا اجنبية فى الماضى للتعـامل مع هذه الاقطار ولكن مع تطور هذه العلاقة ونمو الاسـطول التجارى

1) Ibid, p. 393.

السوفييتى ، أصبحت هناك خطوط ملاحية سوفيتية منتظمة مع أفريقيا ، وهناك فى الوقت الحاضر ثمانية خطوط منها خط اليشفك (بالقرب من اوديسا) الى الاسكندرية وتسير عليه سفن سوفييتية ومصرية ، اما بقية الخطوط فهى سوفييتية . وهذه الخطوط تربط اوديسا ورنى Reni وكرشى Kerch وتالين Talinn مع موانى شمال وغرب وشرق افريقيا .

وهكذا يتضح مما سبق ان هناك تطورا كبيرا حدث فى فترة وجيزة للغاية ويأمل السوفييت مضاعفة حركة تجارتهم مع افريقيا فى السبعينات على اعتبار انهم سيزيدون ويرفعون من مستوى استهلاكهم فيتسع السوق امام بعض السلع الافريقية كالقطن والكاكاو والبن .

ولكن اذا كانت تقديرات الخبراء بأن تجارة الاتحاد السوفييتى مع افريقيا سوف تستمر فى النمو ، فان هناك سنين طويلة قبل أن تصبح ذات أثر فعال فى اقتصاديات الطرفين .

الصـــين :

لم يلعب النشاط الاقتصادى الصينى حتى وقت متأخر للغاية الا دورا ثانويا فما زال الحجم الكلى لتجارة الصين صغيرا نسبيا مع الدول النامية وان كان فى نمو من حيث النسبةالمئوية ، فقد قفز حجم التجارة من ٦٨٨ مليون دولار عام ١٩٦٤ بنحو (١٩ ٪) ليبلغ ٨٢٤ مليون عام ١٩٦٥ ثم ٨٩١ مليون دولار عام ١٩٦٦ . وبلغ نصيب أفريقيا منها نحو ١٥٠ مليون دولار او بمعنى آخر خمس حجم التجارة مع جميع الدول النامية . وكان هناك تركيز فى التجارة أكثر من الاتحاد السوفيتى فمعظمها مع الجزائر ، والسودان وتنزانيا وأوغندا والمغرب ، وغانا ونيجيريا .

تجارة الصين الشعبية مع الدول النامية وافريقيا
٦٤ / ١٩٦٦ بالمليون دولار(١)

	صـــادرات الصـــين			واردات الصـــين		
	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
جميع الدول النامية	٣٨٩ر٤	٤٢٨ر١	٥٥٥ر٤	٢٩٩ر٢	٣٨٥ر٦	٣٣٥ر٩
الدول النامية الافريقية	٤٨ر٩	١٠٤ر٧	٤١ر٣	٦٨ر٩	٦٨ر٩	٤٤ر٨

البرتغـــال :

وتختص بتجارة منطقة الاسكودو فى افريقيا أو المستعمرات البرتغالية كأنجولا وموزمبيق وغينيا البرتغالية .

1) Nielsen, W., The Great Powers and Africa, p. 239.

ولا يمكن فهم التجارة الخارجية للمستعمرات البرتغالية بدون الرجوع للبرتغال وأحوالها الاقتصادية . فمن المعروف أن البرتغال تعانى تخلفا وتحجرا فى اقتصادياتها ، وهذا التخلف المزمن ادى الى هجرات البرتغاليين على نطاق واسع الى فرنسا ، رغم جهود حكومة البرتغال لوقف هذا التيار . وادى هذا التخلف الاقتصادى فى نفس الوقت الى عجز مستمر فى ميزانها التجارى فصادرات البرتغال التقليدية هى الفيلين والولفرام والمنسوجات القطنية والنبيذ والسردين ، بينما عليها أن تستورد معظم المواد المصنوعة التى تستهلكها . ويتضح هذا العجز اذا عرفنا أن صادراتها فى فترة ١٩٥٥ الى ١٩٥٩ كانت تغطى ٦٢٪ من وارداتها ، وفى عام ١٩٦٤ كانت تغطى ٦٦٪ من وارداتها(١) ، ثم ازدادت الفجوة اتساعا بعد ذلك . يسد هذا العجز صادرات المستعمرات البرتغالية التى ظل ميزانها التجارى فى صالحها مع الدول الاخرى غير البرتغال ، بينما هو فى غير صالحها مع البرتغال ذاتها .

لهذا يمكن للانسان بسهولة معرفة أهمية تجارة المستعمرات بالنسبة للبرتغال ، فالمستعمرات تسد العجز التجارى للبرتغال ، وبدراسة تحليلية لمركب الاقتصاد البرتغالى يعطينا صورة أوضح لاستفادة البرتغال من هذه الارصدة .

وقد عمل سالازار كجزء من سياسة استغلال موارد المستعمرات على سياسة دمج المستعمرات مع البرتغال بقوانين ١٩٦١ ، التى بمقتضاها تصبح معا جماعة اقتصادية واحدة تجارية ونقدية فى ظرف عشر سنوات ، وهذا معناه انه بنهاية ١٩٧١ سوف تلغى الحواجز الجمركية نهائيا بين البرتغال والمستعمرات والاهم من هذا أن كل العملات الاجنبية التى تحصلها المستعمرات من صادراتها تودع بنك البرتغال فى لشبونة وتصبح من حقها ولكن بالعملة البرتغالية .

وفى سبيل الوصول الى هذا الهدف يصبح من الضرورى :

١ — ادماج اقتصاد البرتغال فى اقتصاد المستعمرات .

٢ — شجب أى محاولات للاستقلال من جانب المستعمرات لدرجة أن البرتغال تؤلف جيشا يزيد عن احتياجاتها الداخلية .

ومن أجل تشديد القبضة الاقتصادية والسياسية البرتغالية على المستعمرات قررت حكومة سالازار تغيير دستور ١٩٥١ وأعلنت البرتغال أمة واحدة تضم البرتغال الام ومستعمراتها وراء البحار . وقبل هذا نفضت البرتغال يديها من المساعدات المالية للمستعمرات لتتحمل كل مستعمرة

1) Eldurado Mondlane : «The struggle for Mozambique» London 1969, p. 77.

1) Ibid., p. 82.

نفقاتها الخاصة ، وهذا فضلا عن تحمل المستعمرات نفقات بعض المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية فى لشبونة مثل مجلس المحافظات فيما وراء البحار (يقصد بها المستعمرات على اعتبار أنها أقاليم أو محافظات تابعة للبرتغال) ومعهد دراسات طب المناطق الحارة ، ومركز دراسات ما وراء البحار . وقد كلفت هذه النفقات المستعمرات ٣٥ مليون اسكودو عام ١٩٦١ .

وتعطى البرتغال بهذه صورة من صور السيطرة الاقتصادية للدول الاستعمارية على الاقطار الافريقية فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، فموزمبيق مصدرة للمواد الخام ومستوردة للمصنوعات وباستثناء الزيوت النباتية وتغليب اللحوم والاسماك فمعظم السكر المنتج فى أنجولا وموزمبيق يصدر للبرتغال ليكرر هناك ، وكذلك الحال فى القطن وغيرها من الخامات التى تصنع هناك ثم تعود للمستعمرات مكررة أو مصنوعة وقد تغير الحال بعض الشىء منذ عام ١٩٦١ بعد ما سمحت حكومة البرتغال لرؤوس الاموال الاجنبية بدخول مستعمراتها على أمل الحصول على المعونات المالية والسياسية للدول الاستعمارية فى الابقاء على الامبراطورية البرتغالية . فقامت بعض المعامل الصغيرة ومؤسسات للتجميع . ورغم انه أمكن للبرتغال الحصول على أقطان أجود من الولايات المتحدة الامريكية بأسعار مناسبة ، فان الصناعات القطنية البرتغالية تفضل الحصول على حاجتها من أنجولا وموزمبيق لاسباب ثلاثة :

١ ــ امكان الدفع بالعملة المحلية .

٢ ــ الاسعار تحددها الحكومة وهى أقل من الاسعار العالمية .

٣ ــ فى قبضتها سوق قوامه ١٢ مليون نسمة لاستهلاك مصنوعاتها .

وقد قدر الاستاذ Quitanilha مدير مركز أبحاث القطن فى موزمبيق بأنه اذا قدر للبرتغال شراء أقطان لحاجة مصانعها من خارج المستعمرات فهذا معناه انفاق ١٢ مليون جنيه من العملات الاجنبية .

وذا نظرنا الى الواردات وجدناها المنسوجات القطنية والنبيذ والمشروبات الروحية وهذه جميعا تنتجها البرتغال بكميات كبيرة . ومن السلع التى تستورد من خارج منطقة الاسكودو ، السيارات الخاصة وهذه تستورد لحساب المستوطنين البيض لا للافريقيين . وهكذا نجد مركب التبادل التجارى بين البرتغال ومستعمراتها وضع ليخدم البرتغال أكثر من المستعمرات .